

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان من 27 إلى 30 نونبر بمراكش

منتدى موضوعاتي : الوساطة المؤسسية



إن رؤساء الشبكات الدولية للوساطة والوسطاء والأمبودسمانات، وممثلي المؤسسات والهيئات الدولية ذات الصلة، المجتمعين في اللقاء المنظم من طرف وسيط المملكة المغربية، بمراكش، بتاريخ 28 نونبر 2014، في خضم المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان، المنعقد بمبادرة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وهم يؤكدون على أهمية التظاهرة التي جمعتهم حول موائد مستديرة، تم فيها تبادل الرؤى بخصوص الوساطة كدعامة للبناء الديمقراطي، وكرافعة للممارسات الجيدة، كما وقع التساؤل بمناسبةها حول مفهوم الأمن الإداري ومستقبل الوساطة، وتمتعميق التفكير خلالها في سبل تعزيز التعاون بين مختلف الشبكات الدولية للوساطة المؤسسية؛

إذ يُشيدون بالمستوى الرفيع لما تم تقديمه من عروض، وما تفضل به الحضور من مداخلات، وينوهون بالأجواء التي طبعت اللقاء، الذي تميز بحسن تنظيمه؛

وإذ يستحضرون الدور الهام الذي قامت به المملكة المغربية، لبلورة القرار الأممي رقم 207/65 بتاريخ 21 دجنبر 2010، وما تلاه من قرارات تصب كلها في اتجاه دعم الوساطة المؤسسية؛

واقناعا بالمكانة المتميزة، التي تحتلها هذه الوساطة في كل بناء ديمقراطي، وما تقوم به من أدوار إيجابية، تعزيزا للحكامة الجيدة ودفاعا عن الحقوق، وتحقيقا للإنصاف؛

وحرصا على المزيد من دعم الجهود التي تبذلها مؤسسات الوساطة والأمبودسمان في مختلف البلدان، لتكون في مستوى انتظارات الأفراد والجماعات، التي قد تلجأ إليها لرفع ما تأكد لها من إخلاصها وتمسكها بما لهم من حقوقهم مع الإدارات؛

وبالنظر إلى أن هذه المؤسسات، وإن اختلفت تسمياتها وأنماط إحداثها، وكيفية ممارستها اختصاصاتها، فإنها تتوحد في المبادئ التي يقوم عليها كيانها من استقلال وحياد، وفي أهدافها؛

واستنادا إلى القيم والمبادئ العالمية المشتركة التي تنهل منها الوساطة المؤسسية، والتي تحفز على بدل كل الجهود لمساعدة كل من يلجأ إليها، بغض النظر عن جنسيته أو موطنه، فإن الأمر يستدعي، ولو في غياب وجود اتفاقيات ثنائية، مدجسور التعاون بين مختلف المؤسسات من أجل الأخذ بيد مواطني نظيراتها لإيجاد حلول لما قد يطرأ لهم من نزاعات مع الإدارات التابعة للدائرة الترابية لبلدانها؛

واعتمادا على ما تم التوافق عليه والعمل به في إطار تكتلات جهوية أو ذات خصوصية لغوية، أبانت عن جدوي الائتلاف، وأثرت بما أتاحتها فرص اللقاء من تبادل التجارب والخبرات، مهدت للتعرف وللإطلاع على أجود الممارسات، ومكنت من ملامسة ما يعتبر من أحسن التطبيقات في مجال الوساطة الإدارية؛

وإيمانا من لدن كل المؤسسات بأن الانفتاح على باقي الثقافات، واستئناسا بما انتهت إليه نظيراتها عبر العالم، يشكل رصيذا غنيا يسعف في تطوير العمل والارتقاء به نحو الأفضل، فإنه بات من المناسب التفكير في إيجاد مركز دولي للتكوين وتبادل التجارب متعدد اللغات؛

واعتبارا لأن المشروعية والحكامة الجيدة والالتزام بمبادئ العدل والإنصاف رائد كل مؤسسات الوساطة، وهي كلها تنهل من المتوافق عليه دوليا من القيم الكونية المشتركة، التي تروم إسعاد البشرية في مناخ تحترم فيه الشرعية، وتراعى فيه الكرامة، ويتصرف فيه الفرد بروح المواطنة المسؤولة مستفيدا من الحق، ومدعنا للواجب، وهو ما يبعث على الدفع إلى تبني مدونة توثق للمستقر عليه من القواعد؛

وإيمانا بأن الوقت قد حان لبحث سبل إيجاد آلية دولية تشكل نواة لمنظمة عالمية تكون تحت غطاء هيئة الأمم المتحدة، وتلتزم فيها مختلف الدول، كي تشكل رافعة لتطوير ودعم عمل

الوسطاء والأمبودسمانات، على أن يعهد لهذه الآلية، التي تلتقي فيها التكتلات المجتمعة بمراكش، والتي تكون مفتوحة لنظيراتها، بوضع مشروع يرفع إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة؛

وبناء على ما تقدم:

فإن المجتمعين بمراكش يقترحون العمل على إحداث الآلية المقترحة والخاصة بالوساطة المؤسساتية، باعتبارها فاعلا ضروريا، في كل بناء ديمقراطي، تهتم بالدفاع عن الحقوق، وتحصر على توطيد الحكامة الجيدة، وتؤمن للأفراد والجماعات ما هم في حاجة إليه من خدمات إدارية، وتسعى إلى توفير كل شروط التواصل الفعال بين الإدارة ومرتفقيها في إطار ما ينبغي أن يطبع دائما العمل الإداري بالمشروعية والإنصاف؛

ولذلك، أجمعوا على رفع ملتمس لباقي رؤساء الشبكات الدولية لإيجاد إطار لتواصل دائم ومنتظم بينها تمهد لإحداث الآلية المذكورة، تكون منتدى مفتوحا لكل المؤسسات الوطنية المتخصصة ذات الصلة بالوساطة المؤسساتية، مهما كانت تسميتها، وتوثق لنظام نموذجي لهذه الوساطة، وتدفع إلى تعزيزه وتطويره، وإعداد اتفاق متعدد الأطراف، تقدم بمقتضاهمختلف المؤسسات الدعم والمعونة لمواطني الدول الأخرى كلما كانوا في خلاف مع إدارات بلدانهم، وكذا إنجاز كل ما من شأنه أن يوسع آفاق ومجالات التعاون؛

وينتدبون، لهذه الغاية، لجنة تحت رئاسة، وسيط البلد المنظم، الرئيس الشرفي لجمعية أمبودسمان البحر الأبيض المتوسط، الأستاذ النقيب عبد العزيز بنزاكور، وعضوية السيدات والسادة، رايموند سان جيرمان، حامية المواطن بالكيبيك ورئيسة جمعية الأمبودسمان والوسطاء الفرانكفونيين، وجون والترس أمبودسمان ناميبيا ورئيس المعهد الدولي للأمبودسمان، من أجل التفكير في الإطار القانوني لهذه الآلية، مع إجراء ما يقتضيه الأمر من اتصالات مع كل من يجب، ورفع ما سوف يتطلبهالموقف من ملتمسات إلى السيد الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة.

وحرر بمراكش، في 28 نونبر 2014.